

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفٌ حَكِيمِيثُ:

«إِنَّ اللَّهَ لَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ،
مَا لَمْ يُغْرِغْ»

تَأْلِيفُ

الْشَيْخِ الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ

فُؤَادِي بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَمْرِيِّ

حُفَظَ بِاللَّهِ وَرَحْمَتِهِ

جُزءٌ فيه؛

ضَعُفُ حَدِيثٍ:

«إِنَّ اللَّهَ لَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ،

مَا لَمْ يُعْرِغْ»

حُقوقُ الطبعِ محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ: ضَعْفُ حَكَايَاتِ:

«إِنَّ اللَّهَ لَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ،
مَا لَمْ يُغْرِغْ»

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَلَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا؛ فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيَّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

(١) انظر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُرْمَرِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: فَيَعْدُ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةٍ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِضًا، وَاطِّلَاعًا حَافِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^{(١)(٢)}

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْنٌ؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُوِّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلزُّرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ: إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةُ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ (أهـ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):
(وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طَوْلِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمَذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ، كَيْحَيَّيْ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

* فَمَنْ رَزَقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَّهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَتْ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ) (أهـ).

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطِّلاَعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِقَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُذَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطِّلاَعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ) (أهـ).

قُلْتُ: وَلَإِنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَه رحمته: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رحمته فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادُ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُذَافُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُذْرَةِ الْمُؤَهِّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُصَرٍّ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيِّزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ، فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ! ^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١)، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عَنَقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؟ مَاذَا عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا؟ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْ ظَيْفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بِعِلَّةٍ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرْحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عَشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي). ^(٢)

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧ وَ ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

* وَتَقْدِيرًا لِأَهَمِّيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(١) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نَقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ. فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذَنْ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) قُلْتُ: أَوْ يَعْزِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ كَمَرْجِعِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):
(الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِدْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةٍ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نِقَادُ أَيْمَنَةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا أَطْلَاعَ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ وَخَفَايَاهَا). (١) اهـ.

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتِهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ. (٢)

* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أحيانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحُقَافِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انفرد به واحدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ كَثَرِ حِفْظِهِ، وَاشْتِهَارَتِ عِدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ، كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ

(١) انظر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

(٢) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصُّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوْ الضَّعْفِ.

الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعِدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يُتَابِعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عُنُوا بِمَعْرِفَةِ وَحْصَرِ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطِإِ، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَغْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنْ مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَطِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْعَلْطُ.

* وَلِهَذَا كَانَ النَّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُّونَ فِي أَـ سَانِيدِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلِ هَذِهِ الصُّعُوبَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَطِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيْبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطِئُوا، وَعَدَدِ رِوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ. (١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ شُدُودٌ، زِيَادَةٌ: «مَنْ لَقِيَني بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً، لَا يَشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَقِيْتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً».

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَشَعِّبٌ، وَضُرُورَةُ النَّقَادِ التَّنْبِيْهِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(١) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فَقهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لغيرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثُ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أَخْطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ

يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ.^(١)

* لِأَنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ

طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ»

[النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاؤَهُ هَذَا

الدِّينَ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ،

وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»

(ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ

إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ

الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي

وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المَائِدَةُ: ٣].

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ

«صَحِيحَهُ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا إِنْ عَذَرَ الْعَالِمُ

لَيْسَ عَذْرًا لغيرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَ لَهُ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ،

وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقَوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هُدَايَةُ السُّلْطَانِ لِلْمَعْصُومِيِّ» (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ».

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَلَّا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّذُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَابِقُونَ بِاتِّقَانٍ أَدَوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فُوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفٍ؛ حَدِيثٍ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ، مَا لَمْ يُغْرَغِرْ»، وَأَنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِأَصُولِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ لَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ، مَا لَمْ يُغْرَغِرْ).
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

* وَهَذَا الْحَدِيثُ اخْتَلَفَ فِيهِ:

فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٥٣٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» ^(١) (٤٢٥٣)،
وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦١٦٠)، وَ(٦٤٠٨)، وَ(٢١٥٢٤)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي
«الْمُتَخَبِّ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٨٤٧)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٣٠٦)، وَفِي «مَعَالِمِ
التَّنْزِيلِ» (ج ٢ ص ١٨٤)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ١٧١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ
الْإِيمَانِ» (٦٦٦١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ البَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٣٥٢٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي
«صَحِيحِهِ» (٦٢٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٤ ص ٢٥٧)، وَابْنُ
عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١١ ص ١١٤ و ١١٥)، وَفِي «التَّوْبَةِ» (٧)، وَفِي «تَغْزِيَةِ
الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ» (٧٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٦٠٩)، وَ(٥٧١٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي

(١) وَقَعَ فِي «السُّنَنِ» لِابْنِ مَاجَةَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو»، وَهُوَ وَهْمٌ.

* إِنَّمَا هُوَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ»، نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٥ ص ٣٢٨)، وَالْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ

فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ١٦١).

وَانْظُرْ: «ذَخَائِرُ الْمَوَارِيثِ» لِلنَّابِلْسِيِّ (٣٥٨٠)؛ فَذَكَرَهُ فِي أَحَادِيثِ: ابْنِ عُمَرَ.

وَانْظُرْ: «التَّعْلِيقَ عَلَى مُسْنَدِ أَحْمَدَ» لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ (ج ٩ ص ١٧ و ١٨).

«مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ» (١٩٤)، وَ (٣٥١٩)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ١٦٠)،
 وَالْخَرَائِطِيُّ فِي «اعْتِلَالِ الْقُلُوبِ» (٥٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٥
 ص ١٩٠)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١٥٩٢)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي
 «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٤٠١)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُعَلَّلَةِ» (٨٢)،
 وَابْنُ أَبِي صَالِحٍ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي قَوَاعِدِ الدِّينِ» (ص ٧٦)، وَالْمُخَلَدِيُّ فِي
 «الْمُخَلَدِيَّاتِ» (ص ١٠٧)، وَابْنُ غِيْلَانَ فِي «الْعَيَّلَانِيَّاتِ» (٤٠٧)، وَاللَّكَايْنِيُّ فِي
 «الْإِعْتِقَادِ» (١٩٤٠)، وَ (١٩٤١)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ»
 (ص ٥٩٢)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٥١) مِنْ
 طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عِيَّاشٍ، وَعِصَامِ بْنِ خَالِدٍ، وَالطَّيَالِسِيِّ، وَالْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ، وَعَاصِمِ بْنِ
 عَلِيٍّ، وَأَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ، وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَغَيْرِهِمْ، كُلُّهُمْ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَمَدَارُهُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ الْعَنْسِيُّ
 الدَّمَشْقِيُّ، وَهُوَ لَهُ مَنَاقِيرُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: «أَحَادِيثُهُ مَنَاقِيرُ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ
 ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَا شَيْءَ»، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: «حَدِيثُ الشَّامِيِّينَ:

ضَعِيفٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ: «أَنْكَرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثَ، يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ»^(١)، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْهَا.

* وَمَكْحُولُ الشَّامِيُّ، مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ، فَلَا سَنَادَ ضَعِيفٌ^(٢).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، غَرِيبٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ، صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُحَرِّجْ جَاهُ»، وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» (ج ٥ ص ٤١٣): «تَعْلِيْقًا عَلَى حُكْمِ التِّرْمِذِيِّ عَلَيْهِ: «كَذَا: ذَكَرَهُ، وَهُوَ عِنْدِي مُحْتَمِلٌ؛ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: صَحِيحٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ١٦٠): «حَدِيثٌ عَالٍ، صَالِحُ الْإِسْنَادِ»، وَلَيْسَ بِصَالِحٍ.

* وَحَسَنَةُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (١٨٩٩)، وَلَمْ يُصَبِّ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَفِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ص ١١٨)، وَرَمَزَ لَهُ بِالْحُسْنِ!

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٥٦٦)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَثَرِمِ (ص ١٥٠)، وَ«الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٢١٩)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ الْجَوْدِ (ص ١٢٠)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١١ ص ١١٦)، وَ(ج ٣٤ ص ٢٥٤)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِابْنِ شَاهِينَ (ص ٢٤٩)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٣٨٦)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٤ ص ٢٨١)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ (ج ١١ ص ٤٨٩)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٣٢١).

(٢) انْظُرْ: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٥)، وَ«تَذْكِرَةُ الْأَثَمَةِ الْبَرَّةِ وَالْحَفَاطِ الْمَهْرَةِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«مَنْظُومَةُ أَسْمَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لَهُ (ص ٤٤).

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٤ ص ٢٨٢ و ٢٨٣)، وَالْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٥ ص ٣٢٨)، وَالْمُفَسِّرُ السَّمَرَقَنْدِيُّ فِي «بَحْرِ الْعُلُومِ» (ج ١ ص ٣١٥).

وَخَالَفَهُ: أَيُّوبُ بْنُ نَهِيكٍ الْحَلَبِيُّ، فَرَوَاهُ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يَتُوبُ قَبْلَ الْمَوْتِ بِشَهْرٍ؛ إِلَّا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ، وَأَذْنَى مِنْ ذَلِكَ، وَقَبْلَ مَوْتِهِ بِيَوْمٍ، وَسَاعَةٍ، يَعْلَمُ اللَّهُ مِنْهُ التَّوْبَةَ، وَالْإِخْلَاصَ إِلَيْهِ إِلَّا قَبْلَ مِنْهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «التَّفْسِيرِ الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٨ و ٣٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ٣٢٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ أَيُّوبُ بْنُ نَهِيكٍ الْحَلَبِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَمَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «تَرَكُوهُ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ».^(٢)

* وَجَعَلَهُ: مِنْ مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، مِنْ رِوَايَةِ: عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٧٩)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٥٦).

(٢) انْظُرْ: «الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ١٣٣)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ٤٣)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ١٥١)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٥٦).

وَأُورَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٨).
وَقَوْلُهُ: «مَا لَمْ يُغْرِغْ»؛ أَيُّ: مَا لَمْ تَبْلُغْ رُوحَهُ حُلُقُومَهُ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الَّذِي
يَتَغَرَّغُ بِهِ الْمَرِيضُ.

* وَالْغَرَّغَةُ: أَنْ يُجْعَلَ الْمَشْرُوبُ فِي الْفَمِ، وَيُرَدَّدَ إِلَى أَصْلِ الْحَلْقِ، وَلَا يُيْلَعُ.^(١)
* وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، وَعُثْمَانُ، وَالْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، وَعَصَامُ بْنُ خَالِدٍ، وَعَلِيُّ
بْنُ الْجَعْدِ^(٢)؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ؛ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُمْ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ
يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَقَعِ الْحِجَابُ؛ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا وَقُوعُ الْحِجَابِ؟، قَالَ: أَنْ
تَمُوتَ النَّفْسُ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢١ و ١٦٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي
«صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٤
ص ٢٥٧)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٣٤٠٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ
الشَّامِيِّينَ» (١٩٥)، وَ(٣٥٧٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٥ ص ٤١٢ و ٤١٣)، وَالْبَزَّازُ
فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٠٥٦)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١١ ص ١١٥).

(١) انْظُرْ: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ٣٦٠).

(٢) وَهَذَا الْحَدِيثُ: فِي إِسْنَادِهِ، اخْتِلَافٌ، ذَكَرَهُ مُفَصَّلًا: الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٨٧

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ، فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ ثَوْبَانَ الدِّمَشْقِيُّ، وَهُوَ لَهُ مَنَاقِيرُ^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا.

* وَعُمَرُ بْنُ نُعَيْمٍ الشَّامِيُّ، مَجْهُولٌ.^(٢)

* وَأُسَامَةُ بْنُ سَلْمَانَ النَّخَعِيُّ، مَجْهُولٌ أَيْضًا.^(٣)

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢١)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالْتَعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٢٨٤)؛ وَلَمْ يَذْكُرَا، فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ.

ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٤٥)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

هَكَذَا: رُوِيَ مِنْ مُسْنَدِ: أَبِي ذَرٍّ، وَهُوَ مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ.

* وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ ثَوْبَانَ الدِّمَشْقِيِّ، وَمِنْ غَيْرِهِ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٤ ص ٢٨٥).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٨٩)، وَ(ج ١١ ص ١١٤)؛ مِنْ

رَوَايَةِ: الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ، ثُمَّ قَالَ: (كَذَا جَاءَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَإِنَّمَا يَرَوِيهِ: مَكْحُولٌ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٥٦٦)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١١ ص ٤٨٩).

(٢) انْظُرْ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٤٨).

(٣) انْظُرْ: «الْإِكْمَالُ» لِلْحُسَيْنِيِّ (ص ٢٠)، وَ«تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٧).

* كَذَلِكَ: رَوَاهُ عَنْهُ: عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَعَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «التَّعْلِيلَاتِ الْحَسَنَةِ» (ج ٢ ص ٨٨): «حَدِيثٌ ضَعِيفٌ».

وَأَعْلَاهُ: الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢١).

وَقَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٤٥)؛ إِلَى هَذَا الْإِضْطِرَابِ،

بِقَوْلِهِ: (مِنْهُمْ: مَنْ قَالَ: عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَمِنْهُمْ: مَنْ قَالَ:

عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ» (ص ٢٧)؛ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ:

(قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ، قِيلَ: رَوَى عَنْهُ مَكْحُولٌ أَيْضًا).

* وَهُوَ: وَهُمْ، وَإِنَّمَا جَاءَتِ الرَّوَايَةُ: عَنْهُ، مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ

ثَوْبَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ عَنْهُ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

* وَخَالَفَهُ: الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، فَرَوَاهُ: عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

نُعَيْمٍ، عَنْ أُسَامَةَ.

* وَكَذَلِكَ: قَالَ: زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، وَعَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَلِيُّ بْنُ

الْجَعْدِ؛ كُلُّهُمْ: عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، ثُمَّ سَأَقِ الْأَسَانِيدَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ.

* وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ

عِيَّاشٍ، وَعَصَامُ بْنُ خَالِدٍ؛ كُلُّهُمْ: عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ كَذَلِكَ).

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ» (ج ٤ ص ٧٩).

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثُمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٩٨)، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّازُ، وَفِيهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ ثَوْبَانَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ: جَمَاعَةٌ، وَضَعَفَهُ: آخَرُونَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِمَا: ثِقَاتٌ، وَأَحَدُ إِسْنَادِي الْبَزَّازِ، فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ).

* وَتَابِعَهُمْ: عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ، مَا لَمْ يَقَعِ الْحِجَابُ، أَوْ يَمُوتَ، وَهُوَ مُشْرِكٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢١)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٨٩).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.

* وَقَدْ تَابِعَهُمْ: عَلَى ذِكْرِ: «أُسَامَةُ بْنُ سَلْمَانَ»، فِي الْإِسْنَادِ، وَخَالَفَهُ فِي الْمَتْنِ. وَقَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَقَعِ الْحِجَابُ، أَوْ يَمُوتَ، وَهُوَ مُشْرِكٌ»، هَكَذَا رَوَاهُ عَلَى الشَّكِّ.

* وَعُمَرُ بْنُ نُعَيْمٍ الشَّامِيُّ، مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

* وَأُسَامَةُ بْنُ سَلْمَانَ النَّخَعِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ أَيْضًا.^(٢)

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٤٨).

(٢) انْظُرْ: «الْإِكْمَالَ» لِلْحُسَيْنِيِّ (ص ٢٠)، وَ«تَعْجِيلَ الْمَنْفَعَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٧).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢١)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٢٨٤)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ: مَجْهُولٌ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٤٥)، عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.^(١)

* بِزِيَادَةٍ: أَسَامَةُ بْنُ سَلْمَانَ، بَيْنَ: عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ، وَبَيْنَ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ ثَوْبَانَ، وَهُوَ مُنْكَرٌ

الْحَدِيثِ، يَأْتِي بِالْمَنَاقِبِ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ أَبِيهِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْهُ: «أَحَادِيثُهُ مَنَاقِبٌ».^(٢)

* وَخَالَفَهُ فِي الْمَثْنِ: زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، فَرَوَاهُ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنُ ثَوْبَانَ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَغْفِرُ لِعَبْدِهِ مَا لَمْ يَقْعِ الْحَبَابُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا

الْحَبَابُ؟، قَالَ: أَنْ تَمُوتَ النَّفْسُ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٥ ص ٤١٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ»

(ج ٨ ص ٨٨).

(١) وَأَنْظَرُ: «تَرْتِيبَ ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ لِلْهَيْمَنِيِّ» (ج ٣ ص ٢٤٤)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ قُطْلُوبُغَا (ج ٢ ص ٢٩٥).

(٢) أَنْظَرُ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٥٦٦).

هَكَذَا: رَوَاهُ ابْنُ الْحُبَابِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَمَتْنُهُ أَنْكَرٌ مِنْهُ، فِيهِ عُمَرُ بْنُ نُعَيْمٍ الشَّامِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٤ ص ١٤٨): (عُمَرُ بْنُ نُعَيْمٍ، حَدَّثَ عَنْهُ، مَكْحُولٌ، لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ٢٠٢)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ١٣٧)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ: مَجْهُولٌ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ١٧٩)؛ فِي طَبَقَةِ: أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.^(٢)
* وَقَدْ سَبَقَتِ الْعِلَلُ الْأُخْرَى.

وَخَالَفَهُمْ: سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ؛ فَرَوَاهُ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ ثَوْبَانَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَكْحُولٍ، أَنَّ ابْنَ نُعَيْمٍ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ، أَوْ يَغْفِرُ لِعَبْدِهِ، مَا لَمْ يَقْعِ الْحَبَابُ، قِيلَ: وَمَا وَقُوعُ الْحَبَابِ؟، قَالَ: تَخْرُجُ النَّفْسُ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ).

(١) انْظُرْ: «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ٣٣٦)، وَ«تَعْجِيلَ الْمَنْفَعَةِ بِزَوَائِدِ رِجَالِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» لَهُ (ص ٣٠٤)، وَ«الْإِكْمَالَ» لِلْحُسَيْنِيِّ (ص ٣١٠).

(٢) وَانْظُرْ: «تَرْتِيبَ ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ٧ ص ١٢٢)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ قُطْلُوبُغَا (ج ٧ ص ٣٢٢).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٥ ص ٤١٠ و ٤١١)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٠٥٥).

هَكَذَا: وَقَعَ مِنْ مُسْنَدِ: أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، وَهُوَ يُعْرَفُ بِمُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ.
* وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِسْنَادِ: «أُسَامَةُ بْنُ سَلْمَانَ»، بَيْنَ ابْنِ نُعَيْمٍ، وَأَبِي ذَرٍّ.
وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ» (ج ٤ ص ٧٨).

* إِذَا: فَعُمَرَ بْنُ نُعَيْمٍ الْعَنْسِيُّ، هَذَا: عِدَادُهُ فِي الْمَجَاهِيلِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهَذَا التَّخْلِيْطُ فِي السَّنَدِ، وَالْمَنْ، مِنْهُ، فَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ: أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، وَهُوَ مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ.

* قُلْتُ: وَأَيْضًا: هَذَا التَّخْلِيْطُ مِنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، فَإِنَّهُ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَخَالَفَ الْجَمَاعَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ، فَوَافَقَ الْجَمَاعَةَ، وَهُوَ: الصَّوَابُ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.^(١)

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٦) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه بِهِ.
* فَأَسْقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ: عُمَرَ بْنَ نُعَيْمٍ.
وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ.

(١) وَقَوْلُهُ: «عَنِ ابْنِ نُعَيْمٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا ذَرٍّ حَدَّثَهُمْ»: خَطَأٌ مِنَ الطَّيَالِسِيِّ، وَالصَّوَابُ: أَنَّ بَيْنَهُمَا: «أُسَامَةُ بْنُ سَلْمَانَ»، وَهُوَ مَجْهُولٌ أَيْضًا.

* هَكَذَا: وَقَعَ الْإِضْطِرَابُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنَ الطَّيَالِسِيِّ.

وَهَذَا أَيْضًا: مِنْ تَدْلِيْسٍ: مَكْحُولِ الشَّامِيِّ، فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ: عَنْ عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ
أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ، وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ: عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ، فَاسْقَطَ: عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ.
فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ كَمَا فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٨ ص ٨٧): (كَذَا قَالَ
الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ -يَعْنِي: أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي إِسْنَادِهِ: عُمَرَ بْنَ نُعَيْمٍ-، خَالَفَهُ: جَمَاعَةٌ، فَرَوَوْهُ،
عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ مِنْهُمْ: عَلِيُّ
بْنُ الْجَعْدِ، وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، وَعَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ
الْبَغْدَادِيُّ).

* وَرَوَاهُ عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ
بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ سَلْمَانَ؛ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُمْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، يَغْفِرُ لِعَبْدِهِ مَا لَمْ يَقْعِ الْحِجَابُ،
قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَتَى يَقْعُ الْحِجَابُ؟، قَالَ: أَنْ تَمُوتَ النَّفْسُ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ).
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْبَشْرَانِيَّاتِ» (ص ١١٩).
هَكَذَا: وَقَعَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، بَدَلًا، مِنْ أَبِي ذَرٍّ، لَعَلَّهُ فِيهِ: تَصْحِيفٌ، أَوْ هُوَ مِنْ
تَخَالِيطِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ ثَوْبَانَ، فَإِنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ.
وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: عُمَرُ بْنُ نُعَيْمٍ الشَّامِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.^(١)

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٤٨)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٣٦).

* وَأَسَمَةُ بْنُ سَلْمَانَ النَّخَعِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ أَيْضًا.^(١)

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

وَلِلْحَدِيثِ: شَوَاهِدٌ، مِنْ حَدِيثِ: عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعُثْمَانَ بْنِ
عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْيَلَمَانِيِّ، وَبُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

(١) أَمَّا حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه:

فَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٢ و ٢٩٣)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي
«مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (١٠٨٥)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٥١٤) مِنْ طَرِيقَيْنِ
عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ، مَا لَمْ
يُغْرِغْ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فَإِنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ السَّدُوسِيَّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُبَادَةَ بْنِ
الصَّامِتِ، لِأَنَّ قَتَادَةَ، وُلِدَ فِي سَنَةِ: «٦١»، وَعُبَادَةَ، مَاتَ فِي سَنَةِ: «٣٤»، فَبَيْنَهُمَا مَفَاوِزُ
تَنْقَطِعُ دُونَهَا، أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ.^(٢)

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْقَطِعُ الْإِسْنَادِ، لَا يَصِحُّ.

وَبِهِ أَعْلَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْكَافِي الشَّافِ» (ص ٧٠)؛ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ مُنْقَطِعٌ:
بَيْنَ قَتَادَةَ، وَعُبَادَةَ».

(١) انْظُرْ: «الإِكْمَالُ» لِلْحُسَيْنِيِّ (ص ٢٠)، وَ«تَعْجِيلُ الْمُنْفَعَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٧).

(٢) انْظُرْ: «تَحْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رِوَاةِ الْمَرَّاسِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٢٦٢)، وَ«الْمَرَّاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي
حَاتِمٍ (ص ٣٦)، وَ«التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ٢ ص ٤٨٤)، وَ«الْعِلَلُ» لِابْنِ الْمَدِينِيِّ (ص ٩٤)، وَ«جَامِعُ التَّحْصِيلِ
فِي أَحْكَامِ الْمَرَّاسِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ١٦٢).

فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَّافِ» (ج ١ ص ٢٩٢ و ٢٩٣)،
وَالْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢٦٥).
وَأَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «الْكَشَفِ وَالْبَيَانِ»؛ مُعَلَّقًا (ج ٣ ص ٢٧٤) عَنْ خَالِدِ بْنِ
سَعْدَانَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ، بَسَنَةً
تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ... الْحَدِيثُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهُوَ: مُعَلَّقٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ خَالِدُ بْنُ سَعْدَانَ الْكَلَاعِيُّ، وَهُوَ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ فِي
الْحَدِيثِ^(١)، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.
وَأُورِدَهُ الْهِنْدِيُّ فِي «كَتَرِ الْعَمَالِ» (ج ٤ ص ٢٢٣).
(٢) وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «التَّفْسِيرِ الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٣) مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ، مَا لَمْ يُغْرِغْ).

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

(١) انْظُرْ: «الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٩ ص ٢٣٠)

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، فِيهِ عِمْرَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَبِي الْوَرْدِ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ
بِوَضْعِ الْحَدِيثِ، وَحَدَّثَ بِعَجَائِبٍ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الشَّيْخِ: «كَانَ يُرْمَى بِالرَّفْضِ».

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عِرَاقٍ فِي «تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٩٢): «عِمْرَانُ بْنُ عَبْدِ
الرَّحِيمِ بْنِ أَبِي الْوَرْدِ: اتَّهَمَهُ السُّلَيْمَانِيُّ وَأَبُو الشَّيْخِ».

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٩)، وَالْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي
«تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» (ج ١ ص ٢٩٣).

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٧٧٣) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
دَاوُدَ بْنِ فَرَاهِجَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَزَالُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى،
يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنْ عَبْدِهِ، حَتَّى يُغْرِغَ بِنَفْسِهِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بِمَرَّةٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ النَّوْفَلِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ

بِهِ.^(٢)

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».

(١) انْظُرْ: «لِسَانَ الْمُبِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤ ص ٣٤٧)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٥٨)، وَ«تَنْزِيهِ
الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَخْبَارِ الشَّنِيعَةِ الْمُوضُوعَةِ» لِابْنِ عِرَاقٍ (ج ١ ص ٩٢).

(٢) انْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٩ ص ١١٣)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣
ص ٢٠٥)، وَ«دِيْوَانُ الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ص ٤٣٩)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٥٣٢).

* وأبوه: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ النَّوْفَلِيُّ، ضَعَّفُوهُ.^(١)

قَالَ أَحْمَدُ: «عِنْدَهُ مَنَاقِبٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٢٨٠): (يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ

النَّوْفَلِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْحَافِظِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٢٨١): (يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، سَيِّئُ

الْحِفْظِ).

وَبِهِ أَعْلَاهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْكَافِي الشَّافِي فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ»

(ص ٧٠).

* وَشَيْخُهُ: دَاوُدُ بْنُ فَرَاهِيجَ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٩٨): «رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَفِيهِ:

يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ النَّوْفَلِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ».

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» (ج ١ ص ٢٩٣).

٣) وَأَمَّا حَدِيثُ: عُمَانَ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ رضي الله عنه:

(١) انْظُرْ: «الضُّعَفَاءُ لِلْبُخَارِيِّ (٤٢٨)، وَ«أَسَامِي الضُّعَفَاءِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ (١٣٧٥)، وَ«الضُّعَفَاءُ

وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (٦٨١)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ١٦٣).

(٢) انْظُرْ: «الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٣ ص ٥٤٢)، وَ«الضُّعَفَاءُ

وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (١٩٣)، وَ«تَارِيخُ أَسْمَاءِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ شَاهِينَ (١٧٩)، وَ«الضُّعَفَاءُ

وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٢٦٧)، وَ«دِيَوَانُ الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ص ١٢٧)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ»

لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ١٩).

فَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٤٩٤٠)، وَابْنُ سَلَامٍ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٤٨٣)، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٤٥٥-الإصابة) مِنْ طَرِيقِ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ، صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنْ عَبْدِهِ، قَبْلَ مَوْتِهِ، ثُمَّ قَالَ: بِشَهْرٍ، ثُمَّ قَالَ: بِيَوْمٍ، حَتَّى قَالَ: قَبْلَ أَنْ يُغْرِغَ».

أَثَرُ مُنْكَرٍ

هَكَذَا: رُويَ مَوْقُوفًا، وَمَتْنُهُ مُنْكَرٌ، وَقَعَ فِيهِ: شَكٌّ: «بِشَهْرٍ، أَوْ بِيَوْمٍ»^(١).
وَالْحَدِيثُ: هَذَا، لَا يُعْرَفُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ، مَوْقُوفًا، إِنَّمَا هُوَ يُعْرَفُ،
عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

* وَهَذَا: التَّخْلِيْطُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ الْجَرَشِيِّ، فَإِنَّهُ لَيْسَ الْحَدِيثُ،
وَلَا يُعْرَفُ فِي الْحَدِيثِ، فَهُوَ لَيْسَ بِذَاكَ.
* وَلَمْ يُوَثِّقْهُ مُعْتَبَرٌ^(٢).

لِذَلِكَ: قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» (ج ٣ ص ٢٥٨):
«مَجْهُوْلُ الْحَالِ»؛ يَعْنِي: فِي الْحَدِيثِ.
* وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ عَدَّهُ فِي «الصَّحَابَةِ»، وَهُوَ آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ.

(١) وَهُوَ حَدِيثٌ مَوْقُوفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

* وَهَذَا الْحُكْمُ، مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُهْمَةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَوْ فِي شَيْءٍ لَبَيَّنَهُ الرَّسُولُ ﷺ، بَيَانًا، شَافِيًا، وَلَا يُؤَخَّرُ ﷺ
الْبَيَانَ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَزِّيِّ (ج ١١ ص ٣٣٠).

* وَقَدْ تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ مَنْدَه، بِقَوْلِهِ: «إِنَّ آدَمَ وَهَمَ فِي ذَلِكَ».^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ١٨٧١): «هُوَ مِنْ تَابِعِي أَهْلِ الشَّام».

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْقِسْمِ الثَّالِثِ»، مِنْ «الْإِصَابَةِ» (ج ٨ ص ١٥٢)، وَهُمْ: الْمُخَضَّرُمُونَ.

* وَرِوَايَتُهُ: لِهَذَا الْحَدِيثِ، يَدُلُّ عَلَى لِينِ حَدِيثِهِ، وَقَدْ أَوْفَقَهُ، وَهُوَ: مَرْفُوعٌ.
* ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَوْفٍ، هَذَا، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ، وَقَدْ رَوَاهُ بِالْعِنْعِنَةِ، فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

لِذَلِكَ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَكَذَا الْحَافِظُ مُسْلِمٌ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ فِي الْحَدِيثِ.^(٢)

وَالْحَدِيثُ: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ٤٥٤).

٤) وَأَمَّا حَدِيثُ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ^(٣)، مُرْسَلًا:

وَرَوَاهُ: عَنْهُ، زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

(١) انْظُرْ: «أُسْدُ الْغَايَةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ٤٨٠)، وَ«الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٢٥٥)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٧ ص ٧٩٦).

(٢) وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٣٣٦)، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَوْفٍ، رَوَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ.

(٣) وَفِي إِسْنَادِهِ، اخْتِلَافٌ، سَوْفَ نَذْكُرُهُ: مُفَصَّلًا.

* فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، قَالَ:
(اجْتَمَعَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ يَوْمَ، فَقَالَ الثَّانِي: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ قَبْلَ أَنْ
يَمُوتَ بِنِصْفِ يَوْمٍ، فَقَالَ الثَّالِثُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ:
وَأَنَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِضُحْوَةٍ، قَالَ
الرَّابِعُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَأَنَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ بِنَفْسِهِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢٤ ص ٢٥٦)، وَالثَّعْلَبِيُّ فِي «الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ»
(ج ٣ ص ٢٧٤)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «مِنْهَاجِ الْقَاصِدِينَ» (ج ٣ ص ٩٩٣)، وَفِي
«الْحَدَائِقِ» (ص ١٧٢)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «التَّوْبَةِ» (ص ٨٤ و ٨٥).
وَهُوَ مُرْسَلٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا.^(١)
فَهُوَ: إِسْنَادٌ مُنْقَطِعٌ.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.
فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، فِي إِسْنَادِهِ، وَفِي مَتْنِهِ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٦٠٥).

* وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ: زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ، دَلَّسَ فِي الْإِسْنَادِ، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ يُدَلِّسُ

فِي الْإِسْنَادِ. ^(١)

وَقَدْ وَصَفَهُ فِي الظَّاهِرِ: بِالتَّدْلِيسِ، الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١

ص ٣٠)؛ «مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ».

* وَكَذَلِكَ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي حِفْظِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: شَيْئًا، فَلَا يَضْبِطُ الْحَدِيثَ أَحْيَانًا.

قَالَ الْإِمَامُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: (كَانَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ رَجُلًا صَالِحًا، وَكَانَ فِي حِفْظِهِ

شَيْءٌ). ^(٢)

وَهُوَ كَذَلِكَ:

فَمَرَّةً يَرْوِيهِ: مَوْصُولًا.

وَمَرَّةً يَرْوِيهِ: مُرْسَلًا.

وَمَرَّةً يَرْوِيهِ: بِالسَّمَاعِ.

وَمَرَّةً يَرْوِيهِ: بِالْعِنْعَنَةِ.

قُلْتُ: فَلَمْ يَحْفَظِ الْإِسْنَادَ عَلَى الْأَصْلِ. ^(٣)

* وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْبَيْلَمَانِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَرْسَلَهُ. ^(٤)

(١) وَانْظُرْ: «التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٠).

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٤ ص ٦٠٥).

(٣) انْظُرْ: «إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعْطَاي (ج ٥ ص ١٣٠).

(٤) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٧ ص ٥٦٦): (هَذَا يَكُونُ حَدِيثُهُ، عَنِ الصَّحَابَةِ الْمُسَمَّيْنَ،

أَوَّلًا، مُرْسَلًا).

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْنٌ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ صَالِحُ جَزَرَةَ: «حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، وَلَا نَعْرِفُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ضَعِيفٌ»^(١).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «تَهْذِيبِ السُّنَنِ» (ج ٦ ص ٣٣٠): عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ: «وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٣٥): «وَابْنُ الْبَيْلَمَانِيِّ: ضَعِيفٌ، لَا تُقَوْمُ بِهِ حُجَّةٌ، إِذَا وَصَلَ الْحَدِيثَ، فَكَيْفَ بِمَا يُرْسِلُهُ».

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكُشَافِ» (ج ١ ص ٢٩٢)، وَالْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٩٧).

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٩)، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْكَافِي الشَّافِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكُشَافِ» (ص ٧٠).

* وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: (مَنْ تَابَ إِلَى اللَّهِ، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، يَوْمَ، قَبْلَ اللَّهِ مِنْهُ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

هَكَذَا قَالَ: «قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ يَوْمَ»

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انْظُرْ: «الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٢١٦)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٥٦٦)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٠١٥)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣٧٧)، وَ«النُّكْتُ عَلَى التَّقْرِيبِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (١٥٤)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ص ٢١٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جِبَّانٍ (ج ٢ ص ٢٦٤).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٥٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ هُوَ مُحْكِمَ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ حَدِيثُهُ مُخْتَلِطٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيَّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَكَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - لَهُ أَوْهَامٌ»^(١)، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٣ ص ١٧٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (ص ٤١٩).

قُلْتُ: فَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ وَيَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَقَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ؛ وَلَا سِيَّمًا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٣ ص ٨٩): عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ: (فَلَمَّا كَثُرَ مُخَالَفَةُ الْأَثْبَاتِ فِيمَا يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ بَطَلَ الْإِخْتِجَاجُ بِهِ، وَإِنْ اِعْتَبِرَ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتَ مِنْ حَدِيثِهِ فَلَا ضَيْرَ). اهـ.

* وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ، يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ.^(٢)

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلزَّيْطِيِّ (ج ٣٠ ص ٢٠٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حَبَّانٍ (ج ٣ ص ٨٩)، وَ«مِيزَانُ الْأَعْتَدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٩٨)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧١٠)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٣٩)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٥٧٢)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣ ص ١٧٤)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْبِيِّ» (ج ٤ ص ٣٤١)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٣٤).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٦٠٥).

وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ، مِنْ تَخَالُطِهِ.

* وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.^(١)

* وَقَوْلُهُ: «سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، لَيْسَ بِشَيْءٍ.

* وَرَوَاهُ خَارِجُهُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: (وَمَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ يَوْمَ، قَبِلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ... الْحَدِيثُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهُوَ: مُرْسَلٌ، وَقَوْلُهُ: «سَمِعْتُ»، لَيْسَ بِشَيْءٍ.

أَخْرَجَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ» (ج ٢ ص ٢٧).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.

* وَخَارِجُهُ بْنُ مُصْعَبٍ السَّرْحَسِيُّ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ.^(٢)

* وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ إِنْسَانٍ يَتُوبُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ يَوْمَ، إِلَّا قَبِلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ). فَأَخْبَرْتُ بِذَلِكَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ مِثْلَ: حَدِيثِ: هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ سَوَاءً.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٧ ص ٢١٦).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ١ ص ٦٢٥ و ٦٢٦)، و«المغني في الضعفاء» له (ج ١ ص ٢٠٠).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٥٨).

* وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَاكِمُ، وَالذَّهَبِيُّ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا. ^(١)
فَهُوَ: إِسْنَادٌ مُنْقَطِعٌ.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، فِي إِسْنَادِهِ، وَفِي مَتْنِهِ.

* وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ، ذَكَسَ فِي الْإِسْنَادِ، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ يُدَلِّسُ
فِي الْإِسْنَادِ. ^(٢)

وَقَدْ وَصَفَهُ فِي الظَّاهِرِ: بِالتَّدْلِيسِ، الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّهْمِيدِ» (ج ١
ص ٣٠)؛ «مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ».

* وَكَذَلِكَ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي حِفْظِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: شَيْئًا، فَلَا يَضْبِطُ الْحَدِيثَ
أَحْيَانًا.

قَالَ الْإِمَامُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: (كَانَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ رَجُلًا صَالِحًا، وَكَانَ فِي حِفْظِهِ
شَيْءٌ). ^(٣)

وَهُوَ كَذَلِكَ:

فَمَرَّةً يَرْوِيهِ: مَوْصُولًا.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٦٠٥).

(٢) وَانْظُرْ: «التَّهْمِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٠).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٤ ص ٦٠٥).

وَمَرَّةً يَرْوِيهِ: مُرْسَلًا.

وَمَرَّةً يَرْوِيهِ: بِالسَّمَاعِ.

وَمَرَّةً يَرْوِيهِ: بِالْعَنْعَنَةِ.

قُلْتُ: فَلَمْ يَحْفَظِ الْإِسْنَادَ عَلَى الْأَصْلِ.^(١)

* وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.^(٢)

فَمَرَّةً يَقُولُ: «سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَمَرَّةً يَقُولُ: «عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ»، بِالْعَنْعَنَةِ!.

فَهُوَ: إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَمُدْلَسٌ مِنْ قِبَلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ أَيْضًا، وَالتَّخْلِيضُ

مِنْهُ.

* وَهَذَا التَّخْلِيضُ أَيْضًا، مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْعَدَوِيِّ.

* وَرَوَاهُ الْمُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، أَسْأَلُهُ عَنْ حَدِيثٍ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ أَبِيهِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ... فَذَكَرَ

نَحْوَهُ.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٥٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ، فِيهِ مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ

الْحِفْظِ^(٣)، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

(١) انْظُرْ: «إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ لِْمُعْطَايَ» (ج ٥ ص ١٣٠).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٢١٦).

(٣) انْظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٨٧٣)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٢٨).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، وَإِنْ كَانَ أَحْفَظَ، مِنَ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَهَشَامِ بْنِ سَعْدٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ سَمَاعَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، وَلَا زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، إِنَّمَا ذَكَرَ إِجَازَةً وَمُكَاتَبَةً، فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلٌ مَنْ قَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

* فَرَجَّحَ الْحَاكِمُ، رِوَايَةَ: هَشَامِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ هَشَامِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ، لَا يُعْرَفُ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، بَلْ يُعْرَفُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ مُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ. ^(١)

* وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، لَمْ يُكَاتِبْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، كَمَا جَاءَ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَإِنَّمَا كَاتَبَ: ابْنَهُ: مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. ^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِصِ الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣٤)؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ: «مَتْرُوكٌ».

* وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ هَشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رضي الله عنه، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ يَتُبْ عَلَيْهِ، حَتَّى قَالَ: بِشَهْرٍ، حَتَّى قَالَ: بِيَوْمٍ، حَتَّى قَالَ: بِسَاعَةٍ، حَتَّى قَالَ:

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٨٧٣)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٢٨).

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٦٣١)، وَ«تَلْخِصِ الْمَوْضُوعَاتِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٤)،

وَ«الْكَاشِفَ» لَهُ (ج ٣ ص ٦٦)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٦١٧).

بِفَوَاقٍ^(١)، فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَوْ لَمْ يَقُلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا» [النِّسَاءُ: ١٨]؛ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّمَا أُحَدِّثُكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بِمَرَّةٍ

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٤ ص ٢٥٨).
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، فِيهِ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ هُوَ مُحْكَمَ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفُ حَدِيثُهُ مُخْتَلِطٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيَّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَكَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي الشُّوَاهِدِ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - لَهُ أَوْهَامٌ»^(٢)، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٣ ص ١٧٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (ص ٤١٩).

(١) الْفَوَاقُ، الْفَوَاقُ: بِالضَّمِّ، وَالْفَتْحِ، مَا بَيْنَ الْحَلِيتَيْنِ مِنَ الْوَقْتِ، وَفَوَاقُ النَّاقَةِ: رُجُوعُ اللَّبَنِ فِي صَرْعِهَا بَعْدَ حَلْبِهَا.

انظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ١٠ ص ٣١٧).

(٢) انظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزِّيِّ (ج ٣٠ ص ٢٠٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٣ ص ٨٩)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٩٨)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧١٠)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ

قُلْتُ: فَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ وَيَغْلَطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَفَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ؛ وَلَا سِيَّماً إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٣ ص ٨٩)؛ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ: (فَلَمَّا كَثُرَ مُخَالَفَةُ الْأَثْبَاتِ فِيمَا يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، وَإِنْ اُعْتَبِرَ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتَ مِنْ حَدِيثِهِ فَلَا ضَيْرَ). اهـ.

* وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا. ^(١)

* وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْبَيْلَمَانِيِّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. ^(٢)

وَالْحَدِيثُ هَذَا، لَا يُعْرَفُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بَلْ يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، مُرْسَلاً.

ولفظه: مُنْكَرٌ.

وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْبَيْلَمَانِيِّ: فَمَرَّةً يَرُوِيهِ: «اجْتَمَعَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَمَرَّةً يَرُوِيهِ: «سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَمَرَّةً يَرُوِيهِ: «عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»

حَجَرٍ (ج ١١ ص ٣٩)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٥٧٢)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣ ص ١٧٤)، وَ«الضُّعْفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٤ ص ٣٤١)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٣٤).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٦٠٥).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٢١٦).

وَمَرَّةٌ يَرْوِيهِ: «عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، أَسْأَلُهُ عَنْ حَدِيثٍ، يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ أَبِيهِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ».

وَمَرَّةٌ يَرْوِيهِ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو».

* وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ أَيْضًا، مِنَ الرَّوَاةِ، وَمِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْعَدَوِيِّ، فَإِنَّهُ يَهُمُّ فِي

الْحَدِيثِ.

وَأَوْرَدَهُ الْهِنْدِيُّ فِي «كَتَرِ الْعَمَالِ» (ج ٤ ص ٢٢٣).

وَحَالَهُمْ: أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ،

أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ، يُقَالُ لَهُ: أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رضي الله عنه

يَقُولُ: (مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ تَيْبَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ، بِشَهْرٍ تَيْبَ عَلَيْهِ، وَمَنْ

تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ: بِجُمُعَةٍ، تَيْبَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ: بِيَوْمٍ تَيْبَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَابَ قَبْلَ

مَوْتِهِ بِسَاعَةٍ: تَيْبَ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ

يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧]؛ فَقَالَ: إِنَّمَا أَحَدُتُكَ مَا

سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بِمَرَّةٍ

أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٤١).

هَكَذَا: رَوَاهُ مَوْفُوفاً، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَالْمَحْفُوظُ عَنْهُ: مَرْفُوعًا.

وَمِنْ هَذَا الْوُجْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٤٢٧)، وَأَحْمَدُ

فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٩٢٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٧٠٦٧)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي

«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٠٧ و ١٠٩ و ١١١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٤ ص ٤٠٣)، وَقَدْ ذَكَرُوهُ، مِنْ أَوْجِهِ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ.
وإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ رَجُلٌ مُبْهَمٌ، لَمْ يُسَمَّ، وَجَهَالَةٌ: شَيْخُهُ: أَيُّوبُ، وَسَكَتَ عَنْهُ
الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ» (ص ٤٧ و ٤٨).
وَقَدْ أَعْلَاهُ: الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٤٢٧).
وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٩).
وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِيٍّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٧ ص ٤١٤): «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
الطَّيَالِسِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو يَعْلَى، كُلُّهُمْ: بِسَنَدٍ، فِيهِ: مَنْ لَمْ يُسَمَّ».
وَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٩٧): «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ:
رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ».

وَحَالَهُمْ: أَبُو سَعِيدٍ بْنُ مُوسَى بْنِ الْفَضْلِ الصَّيرَفِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ، بِعَامٍ تَبَّ عَلَيْهِ، حَتَّى قَالَ: بِشَهْرٍ، حَتَّى
قَالَ: بِسَاعَةٍ، حَتَّى قَالَ فُؤَاقٍ، قَالَ: قُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ، أَوْ لَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتْ
التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا
الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٨]؛ قَالَ: إِنَّمَا
حَدَّثْتُكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بِمَرَّةٍ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٢٣٢ و ٢٣٣).

وَهُوَ مُرْسَلٌ، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَيْمُونٍ الْكُوفِيَّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. ^(١)
وَقَدْ أَسْقَطَ: الرَّجُلُ الْمُبْهَمَ، وَشَيْخَهُ: أَيُّوبَ، مِنَ الْإِسْنَادِ.

(٥) وَأَمَّا حَدِيثُ: بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ، مُرْسَلًا:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٥١٤) مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ:
حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ: بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ، مَا لَمْ يُغْرِغْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهُوَ: مُرْسَلٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ. ^(٢)

* وَبُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ، أَحَدُ الثَّقَاتِ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ. ^(٣)

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» (ج ١ ص ٢٩٢)؛ ثُمَّ قَالَ:
«وَهَذَا مُرْسَلٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْكَافِي الشَّافِ» (ص ٧٠): (أُورِدَهُ الطَّبْرِيُّ، مِنْ
طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ: بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ... فَذَكَرَهُ.
* وَبُشَيْرٌ: تَابِعِيٌّ، مَعْرُوفٌ، وَهُوَ بِالْمَوْحَدَةِ، وَالْمُعْجَمَةِ: مُصَغَّرٌ).
وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢٦٥).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٧٣).

(٢) انظر: «تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٤٦).

(٣) انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٧٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١ ص ٤١٣).

(٦) وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، مُرْسَلًا:

فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٥١٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ عَوْفٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: بَلَغَنِي؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

* هَذَا مُرْسَلٌ

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٣٩).

وَأَخْرَجَهُ الثَّعَلِيُّ فِي «الْكَشَفِ وَالْبَيَانِ» (ج ٣ ص ٢٧٤) مِنْ طَرِيقِ الْمُسَيَّبِ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهُ. وَهُوَ: مُرْسَلٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ الْمُسَيَّبُ بْنُ شَرِيكٍ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(١)

* وَعَمَرُو بْنُ عُبَيْدٍ الْبَصْرِيُّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْمُعْتَزَلِيُّ الضَّالُّ.^(٢)

* وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ، فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النِّسَاء: ١٧]؛ قَالَ: (مَا لَمْ يُغْرِغْ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٢٣٩).

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٣٦٢)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٦)، وَ«التَّنْقِيحَ» لَهُ (ج ١ ص ٢٢٩).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٤٠٦) مِنْ طَرِيقِ مُسْكِينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّاحِي، ثَنَا حَوْشَبُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ مُسْكِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّاحِي، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(١)
* وَحَوْشَبُ بْنُ مُسْلِمٍ الثَّقَفِيُّ، لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيَّ فِي الْحَدِيثِ.^(٢)
وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَنْشُورِ» (ج ٢ ص ١٣٠).
تَنْبِيْهُ:

(١) عَنْ يَعْلَى بْنِ النُّعْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ: سَمِعَ: ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: (التَّوْبَةُ مَبْسُوطَةٌ مَا لَمْ يُسْقَ، ثُمَّ قَرَأَ: ابْنُ عُمَرَ: ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٨]؛ ثُمَّ قَالَ: وَهَلِ الْحُضُورُ إِلَّا السَّوْقُ).^(٣)

أَثَرُ ضَعِيفٍ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (٥٣٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (٥٠١٧)، وَالثَّوْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٩٢)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٥٧٥)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (١٤٩٠)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «نَاسِخِ الْقُرْآنِ» (٤٨٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٦٦٧٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ،

(١) انْظُرْ: «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٣٧٩)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٦ ص ٢٨ و ٢٩).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٢ ص ٦٣٩).

(٣) السَّوْقُ: النَّزْعُ، كَأَنَّ رُوحَهُ تُسَاقُ، لِتَخْرُجَ مِنْ بَدَنِهِ.

انْظُرْ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٤٢٤).

وَقَبِيصَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَحُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ؛ أَرْبَعَتُهُمْ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَعْلَى بْنِ النُّعْمَانَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، لِجَهَالَةِ: شَيْخِ يَعْلَى بْنِ النُّعْمَانَ، وَهُوَ لَمْ يُسَمَّ شَيْخَهُ. وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٤ ص ٢٨٣).

٢) وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: (كَانَ يُقَالُ: التَّوْبَةُ مَبْسُوطَةٌ، مَا لَمْ يُؤْخَذْ بِكُظْمِهِ).^(١) أَثَرُ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٥٧٦)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (١٤٩١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.^(٢) قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٤ ص ٤٧٥): عَنْهُ: «لَيْسَ بِحُجَّةٍ».

* وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ الْبَجَلِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، سَيِّئُ الْحِفْظِ.^(٣)

(١) بِكُظْمِهِ: أَيُّ: عِنْدَ خُرُوجِ نَفْسِهِ، وَانْقِطَاعِ نَفْسِهِ.

انْظُرْ: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٤ ص ١٧٨).

(٢) انْظُرْ: «التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٣٣٣)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٦٩)، وَ«الْكَاشِفَ» لَهُ (ج ١ ص ٣٧٩).

(٣) انْظُرْ: «الْعِلَلُ»، بِرَوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ (ج ٣ ص ١٥٩)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤٣٤)، وَ«الضُّعَفَاءَ لِلْعَقْلِيِّ» (ج ١ ص ٧٩)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٣٤٩)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٤١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٠٢)؛ عَنْهُ:
(هُوَ كَثِيرُ الْخَطَا).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِصِ الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥١٤): «لَيْسَ بِذَاكَ».



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ، مَا لَمْ يُغْرِغْ»، وَأَنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ	١٦

